

ورقة عمل حول:

السياسة المالية والنقدية وأثرها على القطاع الخاص

استاذ مساعد : د. نهى عمر العبد شرويط

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة عدن

تم اعداد هذه الورقة ضمن برنامج تعزيز القطاع الخاص،

برعاية الغرفة التجارية والصناعية عدن، ووكالة تنمية المنشآت smeps

ملخص تنفيذي:

تساهم هذه الورقة العلمية بدراسة الجوانب المتصلة بالسياسة المالية والنقدية في اليمن في ظل الظروف الحالية وتلمس تأثيرها على نشاط القطاع الخاص في فترة ما قبل الحرب، كما ناقشنا من خلالها الاوضاع المالية والنقدية وسياساتها في ظروف الحرب وانقسام المؤسسات المالية والنقدية.

كما تناقش الورقة العلاقة المترابطة والمتداخلة بين السياسة المالية والنقدية حيث لا يمكن عمل سياسة بمعزل عن الأخرى ويقصد بالسياسة المالية تحكم الدولة ممثلة بوزارة المالية بالسياسات الضريبية والنفقات وفقا للظروف الاقتصادية، ويقصد بالسياسة النقدية تحكم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بالسياسات النقدية المختلفة وفقا للظروف الاقتصادية، ومدى التزام السطلتين (وزارة المالية والبنك المركزي) بألية تطبيق السياستين كما تقتضيه الاوضاع الراهنة وبما يساهم بشكل او بآخر في زيادة مساهمة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد.

ان القطاع الخاص قد تأثر سلبا نتيجة ضبابية السياسة المالية والنقدية للدولة وانقسام المؤسسات المالية بوجود وزارتين للمالية وانقسام البنك المركزي وبقية مؤسسات الدولة السيادية.

كما نرى من خلال الدراسة قوة العلاقة بين المركزي والحكومة تبتدأ من قوة علاقته مع وزارة المالية وهي العلاقة التي تتطلع الى رسم اطار مستقر مع اقتصاد البلاد الكلي عبر تسخير السياسة المالية من أجل تحقيق استقرار سعر الصرف للريال و السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وغيرها.

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسات المالية والنقدية المطبقة في اقتصاد اليمن وتتبع تأثيرها على مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال مراحل مختلفة.

تكونت الورقة من اتجاهين اساسيين تركز الاتجاه الاول حول مفاهيم عامة حول السياسة المالية والنقدية وعلاقتها بالقطاع الخاص كما تركز الاتجاه الثاني حول تحليل أثر السياسة المالية والنقدية على نشاط القطاع الخاص.

وفي نهاية الورقة تم التوصل الى عدد من النتائج والتوصيات التي تساهم في ارساء قواعد متينة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مستقبل البلد الاقتصادي.

Executive summary:

This paper contributes to the study of the aspects related to the financial and monetary policy in Yemen under the current circumstances and touches its impact on the activity of the private sector in the pre-war period, as we discussed through it the financial and monetary conditions and their policies in the circumstances of the war and the division of financial and monetary institutions.

The paper also discusses the interdependent and interrelated relationship between fiscal and monetary policy, where one policy cannot be worked in isolation from the other. Fiscal policy means that the state, represented by the Ministry of Finance, controls tax policies and expenditures according to economic conditions. The two authorities (the Ministry of Finance and the Central Bank) have the mechanism of implementing the two policies as required by the current conditions and in a way that contributes in one way or another to increasing the contribution and role of the private sector in the economy.

Financial relations, financial services, government services, administrative services, financial institutions, the existence of two ministries of finance and the division of the Central Bank and the rest of the sovereign government institutions.

She also studies graphs, graphs, graphs, economics, economics, economics, and economics.

The study aimed at the financial and monetary section applied in the economy of Yemen and track its impact on the contribution of the private sector in different stages.

Make you focus on own business activities.

At the end of the paper, recommendations and recommendations that contribute to gathering information about the public utility industry in the country's economic future were reached.

المقدمة

لا توجد في اليمن سياسة مالية ونقدية واضحة ماعدا ما شهدته من وضع إصلاحات مالية ونقدية منذ عام 1996م حتى الى فترة ما قبل عام 2011م. شهد الاقتصاد اليمني في تلك الفترة عدد من الاصلاحات والتطورات الايجابية التي ادت الى شبه استقرار في النشاط المالي والنقدي يمكن ادراكها من خلال عدد من المؤشرات خلال تلك الفترة.

ونجد حاليا عدم وجود سياسات ماليه ونقدية فعلية على مستوى اقتصاد البلاد حيث يسود الانقسام في اجهزة اداراه المؤسسات المالية والنقدية والسبب يعود الى الانقسام الواضح في النشاط والسياسات المالية والنقدية. ولذا نجد ان الوضع الراهن لا يساعد على مشاركة ونمو نشاط القطاع الخاص.

المشكلة:

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- 1- هل تساهم السياسات المالية والنقدية الموضوعة من قبل الدولة في زيادة انتاجية واستثمار القطاع الخاص؟
- 2- هل تؤدي السياسات المالية والنقدية الى رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؟
- 3- ماهي السياسات المالية والنقدية التصحيحية في ظل الازواج الاقتصادية والسياسية الحالية والتي تحفز نشاط القطاع الخاص؟

الاهمية :

تتمثل أهمية الورقة العلمية في بيان مدى تأثير كلا من السياسة المالية والسياسة النقدية على حجم استثمارات القطاع الخاص ومدى قدرة القطاع الخاص على المساهمة في تحفيز النمو والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل.

الهدف:

تهدف ورقة العمل هذه الى التعرف على أثر السياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية في الظروف الحالية.

محتويات الورقة العلمية:

تتكون الورقة العلمية من مبحثين وهما:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية وآثارهما على القطاع الخاص.

أولاً: مفاهيم عامة حول ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية وآثارهما على القطاع الخاص.

ثانياً: مفاهيم عامة حول نشاط القطاع الخاص اليمني في الظروف الحالية.

المبحث الثاني: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة المالية والنقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

أولاً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة المالية في التأثير على القطاع الخاص.

ثانياً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة النقدية في استثمارات القطاع الخاص.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية وآثرهما على القطاع الخاص

أولاً: مفاهيم عامة حول أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية وآثرهما على القطاع الخاص

1: السياسة المالية

أولاً: المفهوم

هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الاقتصادية الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

إن السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. وأهداف السياسة المالية تتمثل في التالي¹:

- التنمية الاقتصادية
- تسوية التوازن الاقتصادي
- تحقيق العدالة الضريبية

ثالثاً: أدوات السياسة المالية

هناك 5 أدوات رئيسية للسياسة المالية وهي الميزانية، الضرائب، النفقات العامة، والأشغال العامة والدين العام²:

الأداة الأولى: الميزانية

ميزانية الدولة أداة مفيدة لتقييم التقلبات الاقتصادية، وقد صاغ علماء الاقتصاد 3 مبادئ من الميزانيات المختلفة هي:

- 1- الميزانية السنوية
- 2- الميزانية الدورية
- 3- ميزانية التعويضات

الأداة الثانية: الضرائب:

¹ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، المكتبة القانونية (لا يوجد عام)، ص 19.
² <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/510141>

تمثل الضرائب أداة سياسية قوية في أيدي السلطات العامة، ولها تأثير كبير على التغيرات التي تحدث في الدخل والاستهلاك والاستثمار.

- تزيد السياسة الضريبية المضادة للكساد من الدخل الفردي المتاح، وتعزز الاستهلاك والاستثمار.
- يُقترح أحياناً خفض ضرائب السلع الأساسية، مثل رسوم البيع وضريبة المبيعات ورسوم الاستيراد، وتؤدي هذه الامتيازات الضريبية إلى تشجيع الاستهلاك.

- أشار اقتصاديون إلى ضرورة خفض ضريبة الدخل والضرائب على الشركات، من أجل زيادة الاستثمار الخاص، والتغلب على الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد.
- على العكس يتم توجيه هذه السياسة للحد من الفجوة التضخمية، فإثناء التضخم ينبغي على السلطات عدم الاحتفاظ بالهيكل الضريبي القائم.

الأداة الثالثة: الإنفاق العام³

- أدت مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلى جعل هذه الأداة من بين أهم الأدوات المالية.
- يمكن أن يكون للتنوع في الإنفاق العام أثر مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي، بشكل أكبر من تأثير الضرائب.

- يؤثر الإنفاق العام المتزايد على الدخل والإنتاجية والعمالة بنفس الطريقة التي يؤثر بها الاستثمار المتزايد عليهم.

الإنفاق العام أثناء التضخم

- الإنفاق المفرط هو السبب الرئيسي في حدوث الضغوط التضخمية، فتكون هناك زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات بشكل غير عادي.

- في مثل هذه الظروف تهدف سياسات الإنفاق العام إلى خفض الإنفاق الحكومي، من خلال التخلي عن بعض الخطط أو تأجيل البعض الآخر.

الإنفاق العام أثناء الكساد

- في هذه الفترة يكون الإنفاق العام على قدر كبير من الأهمية، إذ تتسم فترة الكساد بنقص الطلب، نتيجة تباطؤ نمو الاستهلاك الخاص وقلة الإنفاق الاستثماري.

- يمكن زيادة الطلب من خلال ضخ جرعات أكبر من الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى الحد من الأثر المدمر لانخفاض الإنفاق الخاص للأفراد.

الأداة الرابعة: الأشغال العامة⁴

تعد هذه الأداة أهم طريقة لمكافحة الركود، وهناك نوعان من النفقات هما الأشغال العامة والمدفوعات المحوّلة.
- تشمل النفقات على الأشغال العامة الطرق ومسارات السكك الحديدية، المدارس، الحدائق المباني، المطارات

³ مصطفى المتوكل ومحمد الحاوي، اقتصاديات المالية العامة، مركز الأمين للنشر والتوزيع، البعة الثالثة، 2008، ص 188.

⁴ <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/510141>

والمستشفيات.

مميزاتها كأداة مضادة للكساد

- استيعاب العمال العاطلين عن العمل.
- زيادة القوة الشرائية للمجتمع، وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية.
- إنشاء أصول رأسمالية مفيدة اقتصاديًا واجتماعيًا، مثل الطرق والقنوات ومحطات توليد الكهرباء.
- توفير حافز قوي لنمو الصناعات التي تتأثر بحالة الكساد.
- تساعد على الاستفادة من مهارة العاطلين عن العمل.
- لا يكون لها تأثير على الاستثمار الخاص، لأنها تبدأ في وقت لا يتوافر به الاستثمار الخاص.

الاداة الخامسة: الدين العام

هو سلاح مالي لمكافحة التضخم والكساد، فهو يحقق الاستقرار الاقتصادي، ويوفر العمالة الكاملة.

ويتخذ الاقتراض الحكومي 3 أشكال هي:

1- الاقتراض من القطاع المصرفي

حيث تقوم الحكومة بذلك من خلال بيع السندات، تتدفق الأموال عبر الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار الخاص.

2- الاقتراض من النظام غير المصرفي

يمكن للحكومة الاقتراض من المؤسسات غير المصرفية، (المؤسسات غير المصرفية هي ليست بنوكا مركزية او بنوك تجارية او مؤسسات مالية عامة انما هي شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، شركات الصرافة، شركات الاستثمار المالي، صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي ومؤسسات التامين) وتكون هذه القروض فعالة للغاية خلال فترة الكساد، وخلال هذه الفترة يكون لدى المصارف احتياطات نقدية مفرطة، ولا تفضل الشركات الخاصة الاقتراض منها حينها، لأنها تعتبر ذلك غير مربح. - نتيجة لذلك يصبح لدى البنوك عبء كبير، ولا يتوفر لديها احتياطي نقدي، وتجد صعوبة في إقراض الحكومة.

3- طباعة الأموال

إلا أن هذا النوع يؤدي إلى قدر كبير من التضخم، أن تمويل العجز بهذه الطريقة له تأثير جيد خلال فترة الكساد، لأنه يساعد على رفع مستوى الدخل والعمالة.

2: السياسة النقدية وأدواتها

اولا: مفهوم السياسة النقدية

يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية بأنها عملية استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على المعروض النقدي بشكل خاص، والأداء الاقتصادي بشكل عام، وتمثل أيضاً الإجراءات المعتمدة من الحكومة، أو السلطة النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة.

ثانياً - أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية دور هام في النشاط الاقتصادي للدولة وتتبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تتمتع بها؛ حيث أن للسياسة النقدية دور هام في مواجهة التضخم والحفاظ على المستوي العام للأسعار، وسنتناول هذه الأهداف في النقاط الآتية⁵:

- الحفاظ على المستوي العام للأسعار.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.
- دعم استقرار سوق المال وجذب الاستثمارات.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

وتعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

1: أدوات السياسة النقدية الكمية:

- **سعر إعادة الخصم:** يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه بانه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية.
- **فعالية سعر إعادة الخصم في حالة التضخم والكساد:** وتتضح فعالية سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات نتيجة زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي امراً ضرورياً وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤثر بدوره الى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الاضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، كما تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم على القروض والاوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية .

- **عمليات السوق المفتوحة:** تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة في الدول النامية.

⁵ عثمان احمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصاديات المالية واثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، 2016م، ص8.

▪ **فعالية عمليات السوق حالة التضخم والكساد:** تعتبر عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لتحكم في عرض النقود (Money Supply) وذلك لسرعة حدوث الأثر المطلوب وكذلك خلوها من أي آثار تضخمية قد توجد في الأدوات الأخرى.

يقوم البنك المركزي بعرض أوراق مالية حكومية لبيعها للمصارف في حالة الحاجة الي سحب نقود لتقليل عرض النقود فيما يعرف بالسياسة الانكماشية ويحدث العكس في حالة الاحتياج الى ضخ نقود حيث يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من المصارف والمؤسسات المالية ويعرف هذا بالسياسة التوسعية.

- **الاحتياطي النقدي القانوني:** أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

2: أدوات السياسة النقدية النوعية (الكيفية):

تهدف هذه الوسائل الى تخفيض توجيه الائتمان الى القطاعات الأقل انتاجية وتحويله الى المشروعات الانتاجية التي تكفل الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية العاطلة وبما يساهم في رفع معدلات الانتاجية ورفع مستوى الدخل القومي بهف تحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب وتتمثل اهم وسائل السياسة النقدية النوعية فيما يلي:⁶

- **تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

- **النسبة الدنيا للسيولة:** قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

- **التنظيم الانتقائي للقروض:** تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة

⁶ نهى عمر العبد، محاضرات في ادارة الائتمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم علوم مالية مصرفية، ص 12.

والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات ومنها:

- **التأثير والإقناع الأدبي:** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاح هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت كثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

ثانياً: مفاهيم عامة حول نشاط القطاع الخاص اليمني في الظروف الحالية:

واجه تطوير القطاع الخاص في اليمن العديد من التحديات المتداخلة الشديدة التعقيد. شملت هذه العوائق البيروقراطية، وضعف البنية التحتية، وقلة مهارة القوى العاملة إلى حد كبير، وتردي مناخ الاستثمار، ونقص التمويل، واعتماد الاقتصاد المفرط على النفط، والفساد، وضعف الدولة، والنخبة الباحثة عن الربح وذات المصلحة الراسخة في عرقلة الإصلاحات. الآن، بعد ما يقرب من ثمان سنوات على الحرب الأهلية والتدخل العسكري الإقليمي، تدمر الاقتصاد اليمني وقطاعه الخاص. ومع ذلك تستمر العديد من الشركات في العمل، وبالفعل تعد مرونة القطاع الخاص عاملاً رئيسياً في جعل الأزمة الإنسانية في البلاد - وهي الأكبر في العالم - أقل تدهوراً مما كان يمكن أن تكون عليه.

1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

في مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1994م) كانت مهمة البنك المركزي في هذه الفترة مجرد طبع كميات كبيرة من أوراق النقد وضخها في الاقتصاد لاسيما والبنك المركزي يقوم بأعمال الخزينة ولم يستخدم أي أداة من أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة والسيطرة على التضخم وأن كان هناك فوائد على التسهيلات والقروض وصلت الى 17% وفوائد على الودائع تراوحت بين 10-15% وبمقارنتها بالتضخم الذي وصل الى ما بين 73-100% فقد كانت سالبة بكل المقاييس واعاقه استثمارات القطاع الخاص في تلك الفترة.

ففي أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1996م-2000م) قررت الحكومة ان تقوم بإعداد الخطة الخمسية الثانية في اطار استراتيجية طويلة الأجل، ولهذا الغرض تم القيام ببلورة رؤية استراتيجية للتنمية في اليمن حتى العام 2025م، تهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق متوسط نمو سنوي للنتاج المحلي الاجمالي بنسبة 9%

وتخفيض معدل النمو السكاني ورفع الانتاجية، كما ان الرؤية تعزز التأكيد لأهمية تخفيض معدلات الفقر وكذلك خلق بيئة مواتية لتطور القطاع الخاص.

هذا وقد حاولت الحكومة تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، فضلاً عن إصلاحات مالية وخصخصة بعض المؤسسات العامة بين عامي 2000م و2010م في سبيل تحفيز وتحسين بيئة الأعمال، فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة منحة بولي لتنمية الإصلاح المؤسساتي، سعياً لتحفيز نشاط القطاع الخاص خارج دائرة الهيدروكربونات. اشتمل ذلك على عنصرين رئيسيين: (1) إصلاحات ضريبية لترشيد حوافز الاستثمارات الخاصة؛ و(2) إصلاح حقوق التسجيل والملكية.⁷

سنت الحكومات بعض الإصلاحات في سبيل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية، واعتمدت، على هذا الأساس، قانون التمويل الأصغر المصرفي في العام التالي، بحلول عام 2010، كان سوق التمويل المصغر يقدم خدماته لما يزيد عن 51 ألف عميل.

أن مهمة تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية والرؤية الاستراتيجية تمثل تحدياً قوياً، يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة ان تحقق تحسينات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها قطاع الاعمال وفي بنى الحكم الجيد وكذا تحسين الوعي الأمني المحلي والمحافظة على استقرار الاقتصاد واجراء الاصلاحات الهيكلية من أجل رفع الانتاجية ومواجهة عدد من المعوقات في مختلف القطاعات الاقتصادية. أن تحقيق نمو اقتصادي يتطلب زيادة ملحوظة في استثمارات القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص الاستثمارات غير النفطية.

تقر الرؤية الاستراتيجية حتى العام 2025م والخطة الخمسية الثانية على حد سواء ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدلات نمو مستدامة، كما ان كلاهما تدعوان لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام مع اعطاء القطاع الخاص الدور القيادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهذا يعكس بيئة القطاع الخاص ومدى قدرته على المنافسة في الخارج في ظل ما اعطي للقطاع الخاص والصادرات من أهمية في خطة الحكومة على المدى المتوسط (الخطة الخمسية الثانية) والرؤية الاستراتيجية على المدى الطويل، وتطوير القطاع الخاص يعد امراً ضرورياً لتحقيق زيادة في تراكم رأس المال ولرفع الانتاجية، وهما يعتبران من الاساسيات لتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل كما يعتبر التوجه نحو التصدير مفتاح لتحقيق نمو سريع للدخل في بلدان صغيرة مثال اليمن.

⁷ دراسات البنك القطري الدولية، دراسة بعنوان (النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية المصادر العوائق الامكانيات) البنك الدولي ص23.

وكل من الرؤية الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2025م والخطة الخمسية الثانية على حدا سواء تدركان ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام فكلاهما تدعوان لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ، وفي نفس الوقت توليان للقطاع الخاص الدور الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وتهدف الخطة الخمسية الثانية الى زيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي الكلي والناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية الى نسبة 35.7% و 72.3% على التوالي وهذا ما يتطلب تحقيق نمو حقيقي للقيمة المضافة للقطاع الخاص بمعدل نمو يبلغ 10% في السنة ، والخطة تدرك أهمية اجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية ، وتعزيز التنافس وتحسين نشاط الوساطة المالية، ومن أجل ضمانه كفاءة استخدام الموارد ولخلق بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص وينبغي ان يبقى دور الدولة محصور في ضمان وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة (مثلا وجود نسبة تضخم متدنية ونظام مستقر لسعر صرف العملات) وعلى اداء وظائف السيادة ونشاطات اقتصادية وخدمات اجتماعية محدودة وتحتوي الخطة الخمسية الثانية على برنامج طموح الخصخصة وتوصي بأن يكون للقطاع الخاص دورا في تقديم خدمات البنية التحتية.

رغم تلك الجهود فإن النتائج كانت مخيبة للأمل، حيث قال البنك الدولي في تقييمه لتلك الإصلاحات ومدى تحقيقها للنتائج المرجوة، أن هذه المبادرات الطموحة عجزت عن تحقيق أهدافها. وأرجع ذلك إلى التدخل السياسي الفادح، والعوائق الحكومية البيروقراطية، وغياب التنسيق وتنفيذ الخطط على مستوى الوزارات الحكومية وعلى مستوى البنى الحكومية-الخاصة، ويُضاف إلى ذلك الآليات الضعيفة للحكم والمحاسبة، وغياب رؤية واضحة في التصدي للتحديات التي تواجه بيئة العمل في اليمن.

2-بيئة القطاع الخاص:

أظهر القطاع الخاص مرونة كبيرة، وقدرة عالية على التكيف مع ظروف الحرب، بالرغم من التحديات العديدة التي رافقتها، مقارنة بالقطاع العام الذي شهد انهياراً كبيراً وواسعاً في مجال توفير الخدمات وأداء مؤسسات الدولة، حيث انكسرت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2016 بنسبة تقدر بـ 18% مقارنة بالانكماش الذي تكبده القطاع العام والذي قدر بنسبة 31% خلال نفس الفترة. تبين المؤشرات العالمية السيئة للغاية فيما يتعلق باليمن، أن البلد يواجه صعوبات في جذب الاستثمارات، وأيضاً في إعادة رأس المال الوطني والشركات الأجنبية التي هربت من البلاد بحثاً عن بيئة أعمال أكثر أمناً. لا بد من التعامل مع الجهود الرامية إلى وضع تدابير لتحسين بيئة الأعمال الوطنية على أنها أولوية محورية في سبيل جذب الاستثمارات من جديد إلى اليمن وبدء عملية تعافي القطاع الخاص وتعافي النشاط المالي والنقدي.

إن إنهاء النزاع القائم وإعادة توحيد المؤسسات الحكومية وآليات الحكم هي الوسيلة الاضمن لإرساء قواعد تعافي القطاع الخاص في اليمن والبلاد بصفة عامة، وهناك خطوات عملية وواقعية يمكن لأصحاب الشأن، على المستوى الوطني والدولي، العمل بها لدعم القطاع الخاص في اليمن مع استمرار النزاع، وستساعد هذه الخطوات

على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل خاصة أمام الشباب. كما أنها ستبدأ سلسلة من التطورات الإيجابية في اليمن مثل: التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، وإعادة تفعيل الدورات المالية الرسمية، وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة بالقطاع المالي والنقدي لاستعادة دورهما الطبيعي.

بتحليل بيئة القطاع الخاص في اليمن نجد:⁸

- 1- بيئة القطاع الخاص تعمل بصعوبة في بيئة تتسم بأسلوب حكم ضعيف وفساد منتشر وبوجود معوقات ادارية كثيرة وضرائب مرتفعة لا تعمل بكفاءة وممارسات غير تنافسية.
- 2- أن الغالبية من منشآت القطاع الخاص صغيرة الحجم وتعمل متجهة نحو العمل كورش او معامل تعمل في مجال الخدمات وتزاول نشاطاتها في اسواق تقليدية محدودة لا توجد فيها الا قليل من الفرص لأجراء أي توسعات مربحة.
- 3- ينظر الى المناخ الاستثماري كمناخ ذا مخاطر كبيرة.
- 4- توجد هناك فرص بسيطة نسبيا لدخول المنشآت الى أي سوق حيث تواجهه معوقات كبيرة امام سعيها لتحقيق نمو للقيمة المضافة والتخصص وذلك لوجود مستويات عالية من المخاطر المحتملة وعدم الطمأنينة في المناخ الاستثماري العام وممارسات غير تنافسية في نشاطات الاعمال وخدمات بنية تحتية مكلفة وليست قائمة على التنافس.
- 5- ان الحصول على خدمات الكهرباء والاراضي والخدمات القانونية صعبة ومكلفة جدا، مع وجود تكاليف مرتفعة لإنجاز أي معاملات أو صفقات، لوجود حوادث جانبية وسرقات وضعف شبكات التنقل الداخلية غير الكافية وغيرها من الصعوبات.
- 6- تحظى المنشآت الكبيرة بقدر أكبر من النجاح لأنها قادرة على امتصاص المخاطر داخليا وذلك من خلال التكتل وبناء قدرات ذاتية في توفير المدخلات الهامة لمنتجاتها كما ان المنشآت الكبرى تستغل مالها من شبكات راسخة من النفوذ علاوة على ما لديها من قدرة للوصول الى أسواق ومصادر تمويل خارجية.

⁸ دراسات البنك القطري الدولية، مرجع سابق، ص24.

ولاً: تحليل الوضع الواهن لمساهمة السياسة المالية في استثمارات القطاع الخاص

هناك تحديات كثيرة متجذرة في بيئة الأعمال والاستثمار تواجه القطاع الخاص في اليمن. تصاعدت هذه التحديات مع استمرار الصراع الراهن، إذ وصل الأمر إلى أن وجدت اليمن نفسها في ذيل القائمة لمؤشرات الأعمال العالمية، وكثيراً ما تحتل المركز الأخير.

وقد شهدت السنوات الـ25 الماضية بعض التقدم: فقد تمت إزالة بعض حواجز الاستيراد وجرى تخفيض الرسوم الجمركية؛ وأدت الإصلاحات في تسجيل الأعمال التجارية وتخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى خفض الوقت والتكلفة اللازمة لبدء نشاط تجاري؛ وجرى تخفيض ضرائب الشركات بشكل كبير ومتناسق؛ كما حدث انخفاض ملحوظ في المنازعات المتعلقة بالعقارات؛ وافتتحت سوق للخدمات البنكية الإسلامية، وأنشأت الحكومة سجلاً ائتمانياً وقدمت قانوناً بنكياً للتمويل الأصغر.⁹

إن عجز الحكومة عن تنويع مواردها بعيداً عن الاعتماد على النفط وتوسيع رقعة القطاع الخاص غير النفطي، كان عاملاً آخرًا مهماً أعاق حركة عجلة التنمية. فمع الارتفاع المستمر لأسعار النفط في العقد الأول من الألفية الجديدة، حتى عام 2008، شكلت صادرات النفط ما يقارب 85% من مجموع صادرات اليمن، واقتصرت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي على الـ15% المتبقية. وولدت عائدات النفط الـ65% من الموارد الحكومية الإجمالية في نفس الفترة.

نشأت العديد من العوائق القاهرة بفعل النزاع تمثلت في غياب الاستقرار السياسي، وتردي الوضع الأمني، والحصار الاقتصادي، واختلال التوازن المالي والنقدي، وشيوع اقتصاديات الحرب والجهات التجارية غير الرسمية التي هيمنت على السوق.

⁹ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، ص4، العام (غير موجود).

1- استخدام أدوات السياسة المالية في تعزيز دور القطاع الخاص

إن تعطل وغياب دور السياسة المالية للحكومة، تعد من أهم التحديات التي تواجه البنك المركزي اليمني في إدارته للسياسة النقدية..

ويبرز ذلك من خلال: غياب المؤشرات المالية (والتي تعد أساس- أو مدخلات هامة- لإدارة السياسة النقدية)، وعدم وجود موازنة فعلية، والنقص الحاد في إيرادات الدولة، وفي ظل عجز غير محدد يغطي بطبع نقدي أو سحب على المكشوف، يحلها أدوات تعيق من التأثير الإيجابي المفترض لتنشيط دور القطاع الخاص.

■ أدوات الدين العام:

إن الحل الأمثل لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، هو التمويل بمصادر غير تضخمية تتمثل بأدوات الدين العام، إضافة إلى أنها ستعمل كأداة نقدية تؤثر إيجاباً على استقرار سعر صرف الريال اليمني من خلال رفع معدلات الفائدة على الإصدارات الجديدة التي يمكن أن تعمل على سحب الكتلة النقدية من السوق والتحكم بالعرض النقدي.

جدول رقم (1): الدين العام بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدين العام ¹⁰	1882	2235	2834	3176	4086	-	-	3123	3466	3449.1

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

لجأت الحكومة إلى أدوات الدين المحلية لسد الفجوة التمويلية في الموازنة التشغيلية المتصاعدة، مثل السندات وأذون الخزانة الحكومية، والاقتراض من البنك المركزي اليمني، والقروض الخارجية. وبالنظر إلى معدلات العوائد العالية نسبياً لصكوك الدين المحلية، فقد جذبت سياسات التوسع الحكومية في الاقتراض معظم استثمارات البنوك التجارية، والتي كان يمكن أن تذهب إلى تنمية القطاع الخاص.

ولقد سجل موقف الدين العام الداخلي 3449.1 مليار خلال النصف الاول من عام 2022م مقابل 3466 مليار خلال نفس الفترة من العام 2021م. هذا وقد تم ايقاف ادوات الدين العام المحلية بسبب الحرب انقسام البنك المركزي واستخدمت بدلا عنها التمويل عن طريق طبع النقود (اصدار كمية النقود المطبوعة).

■ الموارد العامة للدولة

عانت اليمن لعقود من بنية مالية ركيكة في ظل الاعتماد المفرط على صادرات الطاقة، ففي سبتمبر / أيلول 2014، كانت عائدات قطاع النفط تشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي و65% من الموازنة العامة.

¹⁰ تنويه الدين العام الداخلي موقف منذ نقل عمليات البنك المركزي الى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر 2016م.

صحيح أن الحكومة حاولت في مرحلة ما قبل الصراع الجاري أن تقوم بتنويع الاقتصاد من خلال تبني برامج إصلاحية هدفت إلى دعم القطاعات غير النفطية والاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذه المحاولات لم تستطع زحزحة هيكلية المالية العامة من الاعتماد على النفط سوى بنسب زهيدة.¹¹ ولقد سجلت الإيرادات غير النفطية زيادة قدرها 271.9 مليار خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنة بالنصف الأول للعام 2021م وبنسبة 237.7% وتشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

جدول رقم (2): الإيرادات العامة بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات	2.177.911	2.292.979	1.062.734	898.635	684.423	684.423	840.653	764.523	764.523	1036.42

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

■ الضرائب

تعد اليمن واحدة من أقل الدول جباية للضرائب في العالم، فقد كانت الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 9% قبل الحرب، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقدر بـ 17.7% في الدول النامية ذات الاقتصادات القريبة من حجم الاقتصاد اليمني. سعت الدولة على مر السنوات لتبني إصلاحات تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة من مجموع الإيرادات العامة، ولكن هذه النسبة ظلت دون الـ 30% في الفترة 2010-2015 وفقاً لمؤشرات المالية العامة مع حدوث تغييرات بسيطة على النسبة حتى عامنا الحالي 2022م حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من العام 2022م الى 383.4 مليار ريال مقابل 110.1 مليار ريال وبارتفاع بلغ 273.3 مليار، بينما انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 40.8% خلال النصف الأول من العام 2021م الى 31.4% في النصف الأول من العام 2022م.¹²

جدول رقم (3): الإيرادات الضريبية بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الضرائب	183.55	263	292	292	253	274	235	275	110.1	383.4

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

■ نقص الموارد وزيادة النفقات

منذ انطلاق الحرب الدائرة، ومع تدخل قوى إقليمية ودولية وتحكمها بالقرار اليمني حيث تأثر الاقتصاد اليمني والمالية العامة بانخفاض الموارد المالية وذلك لعدد من العوامل ومنها: توقف انتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي لفترة من الزمن (لم يستأنف تصدير النفط الخام إلا منذ وقت قريب، وبكميات قليلة). أضف إلى ذلك:

¹¹ إعادة هيكلية المالية العامة في اليمن - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ص 21
<https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8153>

¹² البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م، ص 19.

تأثر تحويلات المغتربين اليمنيين بعد فرض رسوم إضافية على الوافدين في سوق العمل السعودي، وتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف عائدات السياحة، والقروض والمنح والمساعدات الخارجية، وهروب رأس المال المحلي إلى الخارج .

■ الإنفاق الحكومي

ساهم القطاع الحكومي في اليمن بما نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي قبل النزاع القائم، فيما هيمنت النفقات الجارية (أو المتكررة) على الإنفاق الحكومي وتضم النفقات الجارية رواتب القطاع الحكومي، ونفقات السلع والخدمات والصيانة، أعباء الدين العام، ودعم الوقود الذي شكل ما نسبته 23% من الموازنة العامة في الفترة 2010م - 2014م ، وخلال تلك الفترة مثلت النفقات الجارية أكثر من 85% من النفقات الحكومية بينما لم تتجاوز النفقات الاستثمارية والرأسمالية كنسبة من إجمالي الإنفاق العام الحكومي 13%.¹³ لا شك أن هذه المعدلات غير المتوازنة التي تقدم الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي هي مؤشر قوي على هشاشة الجهود الحكومية في دعم جوانب التنمية قبل النزاع إذ بلغت حجم النفقات الجارية خلال العام 2022م (يوليو 2022م) ما نسبته 66.5% من إجمالي الإنفاق العام. ومن شبه المؤكد أنه لن تتحقق تنمية اقتصادية مستدامة في سيناريوهات ما بعد النزاع ما لم تخصص نسب أعلى من الإنفاق الحكومي العام على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي.¹⁴

جدول رقم (4) الإنفاق العام بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنفاق	119	113	130.6	115	185	195	152	298.2	438.7	298.2

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

أن الإنفاق الاستثماري الضعيف لا يساعد على قيام تعاون مع القطاع الخاص في الجوانب الاستثمارية المختلفة

ثانياً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة النقدية في التأثير على القطاع الخاص

لضمان وصول القطاع الخاص الى التمويل فانه لا بد ان يعد النظام البنكي الفعال عاملاً حاسماً في تعزيز دور القطاع الخاص في اليمن، حيث يعتمد الاقتصاد على النقد بشكل كبير. فمنذ اندلاع الحرب في اليمن، تأثرت العديد من الشركات لقد قامت بتسريح الموظفين أو أجبرت على تعليق عملياتها. لقد دفعت أزمة السيولة النقدية الأصول المالية في القطاع البنكي الرسمي نحو السوق السوداء، مما أعاق عمل البنوك وجعلها غير قادرة على العمل بشكل صحيح. على المدى القصير، ينبغي للحكومة اليمنية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين دعم العودة الكاملة لقطاع مالي ناجح - بما في ذلك تثبيت البنك المركزي اليمني وتمكينه من أداء مهامه النقدية.

¹³ البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات المالية والنقدية 2022م، ص20.

¹⁴ البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات يونيو 2022م، ص 7.

على المدى الطويل، ينبغي توجيه الجهود لقيادة الإصلاحات في اللوائح البنكية وضمان وجود منصة تمكن المستثمرين المحليين والأجانب من إنشاء بنوك في البلاد، وكذلك تمكين تدفقات تحويلات المغتربين من الانسياب في اقتصاد البلاد. وفي هذا الصدد، ينبغي على الحكومة اليمنية إنشاء آلية ضمانات استثمار لجذب تحويلات المغتربين اليمنيين للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة في اليمن هدفاً رئيسياً لجميع أصحاب المصلحة للدفع نحو المزيد من الشمول المالي في جميع أنحاء اليمن، كما يجب تمكين بنوك وشركات التمويل الأصغر لتقديم خدمات مالية للأفراد وخدمات إدارة النقد للشركات الصغيرة، كما يجب تعزيز الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول في اليمن لتوسيع نطاق الوصول إلى المقترضين ذوي الدخل المنخفض.

ولتحديد حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في اليمن والذي سيساهم في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد ينبغي اتباع الضوابط التي تحكم الأنواع المختلفة من القروض كما يلي¹⁵:

- القروض بضمان البضائع: يقتصر الإقراض على البضائع الجديدة فقط، وأنواع البضائع التي يمكن أن تخضع لسيطرة البنك.
- بالنسبة إلى القروض بضمان أوراق تجارية: يجب التأكد من جدية العمليات التي نشأت عنها هذه الأوراق، ووجود مقابل للوفاء بها، والاستعلام بدقة عن المدينين.
- بالنسبة إلى القروض بضمان أوراق مالية: يجب أن تكون الأوراق المالية ذات مراكز مالية ممتازة وعليها تداول في سوق الأوراق المالية (أن وجد).
- بالنسبة إلى القروض مقابل التنازل عن المستحقات من قبل الغير: تعالج في إطار القروض بدون ضمان عيني حيث تتطلب دراسة المركز المالي للعميل، وكذلك المركز المالي للغير الذي لديه المستحقات، ومدي ملائمة وسلامة أعماله مع مراعاة منح هذه القروض بنسب معقولة.

1- استخدام أدوات السياسة النقدية في تعزيز دور القطاع الخاص

ووفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي، يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية للبنك في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على هذا الاستقرار. الهدف الآخر هو تعزيز السيولة، القدرة على الوفاء بالديون، والتشغيل السليم للنظام المالي المستقر القائم على قاعدة السوق.

¹⁵ نهي عمر العبد، محاضرات في إدارة الائتمان، مرجع سابق.

أدوات وعمليات السياسة النقدية

تتضمن الأدوات المتاحة للعمليات النقدية ما يلي¹⁶:

- البيع / الشراء المباشر للأوراق المالية الحكومية.
- إصدار شهادات الإيداعات.
- معاملات العملات الأجنبية.
- معاملات اتفاقية إعادة الشراء.
- التسهيلات الدائمة.
- متطلبات الاحتياطي.

وبالإشارة إلى الأدوات الأكثر استخداماً من البنك المركزي في فترات مختلفة قبل الحرب، نتطرق إلى الآتي:¹⁷

1- الاحتياطي الإلزامي:

أستخدم البنك هذه الوسيلة بكل فعالية وتحسب نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي في نهاية كل أسبوع من إجمالي ودائع البنوك ولكل أنواع الودائع والحسابات تحت الطلب والحسابات الجارية سواء كانت بالعملة المحلة أو الأجنبية وقد تدرجت هذه النسبة صعوداً وهبوطاً تبعاً لحالة السيولة، حيث استخدمت للحد من التوسع في الائتمان والحد من الدولار وعادة تعطى نسبة الاحتياطي القانوني فائدة على الريال (تراوحت ما بين 10-15%) ونسبة فائدة متفاوتة على العملات الأجنبية (15-30%).

جدول رقم (5) احتياطي البنوك لدى البنك المركزي بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي	267	256	353	420	549	554	594	620	688	750

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد إلى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

2- اذون الخزنة وإعادة الشراء:

اذون الخزنة بدأت كتجربة خلال شهر ديسمبر 1995م ويناير وفبراير 1996م ولأجل شهر واحد، عندما ظهرت بوادر نجاحها تم إصدارها بأجال 91 يوم و 18 يوم و 364 يوم والغى آجال الشهر وتطور المزاد ليصبح أسبوعياً وخلق هذا نشاطاً كبيراً جذب كثير من المدخرات وشجع البنوك على قبول الودائع وتحولت الكثير من أرصدة الودائع من الدولار إلى الريال نظراً للعائد المجزي إذ كان يصل إلى 2% فوق الفائدة التأشيرية، وقد استخدمت اذون الخزنة في المقام الأول لتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية وفي نفس الوقت استخدمت كأداة لامتصاص السيولة والسيطرة على التضخم.

¹⁶ البنك المركزي اليمني، الفرع الرئيسي عدن، الجمهورية اليمنية 2022م، <https://www.cby-ye.com/monetarypolicy>

ص 6.

¹⁷ احمد عبدالرحمن السماوي، ورقة عمل تجربة السياسة النقدية واصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية، ص 18.

وفقا لنشرة تطورات البنك المركزي نجد ان مؤشر اذون الخزانة كان (صفر) خلال السنوات من 2013م الى منتصف 2022م بمعنى انه لم يتم استخدام هذه الاداة من قبل البنك المركزي خلال هذه الفترة.

3- شهادات الايداع:

الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار ولذا فقد استخدم البنك المركزي اليمني شهادة الايداع لامتصاص السيولة الفائضة واعتبر ادارة البنك هذه الوسيلة وسيلة مؤقتة يتم التناوب في اصدارها ما بينها وبين اذون الخزانة وفقا للحالة النقدية للبنك وتأثيرات عجز الموازنة العامة.

بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م، نجد ان لم يتم استخدام هذه شهادات الايداع خلال الفترة من 2013م الى 2022م ويعود السبب في ذلك الى الانقسام الحاصل في السلطة المالية والنقدية.

4- التدخل في السوق بيع وشراء العملات:

يتدخل البنك المركزي في السوق لسببين:

1- امداد السوق بجزء من احتياجاته من النقد.

2- عندما يرى ان هناك ضغوطا كبيرة غير مبررة اقتصاديا على سعر الصرف للريال قد تؤدي الى ضغوط تضخمية، ويتم البيع عن طريق المزاد للعملة الأجنبية وفي نفس الوقت تقوم المؤسسات والبنوك عرض الزائد عن حاجتها من النقد الأجنبي على البنك المركزي ويقوم بشراؤه بسعر النشرة التي يتم إصدارها بشكل يومي بناء على مسح يومي لأسعار السوق سواء لدى البنوك او الصرافين، فضلا عن استخدام البنك للمزادات العلنية خلال الفترة الاخيرة.

5- اسعار الفائدة ومعدلات التضخم:

نظرا لارتفاع معدلات التضخم وثبات معدلات الفائدة (نوعا ما) على الودائع وعلى القروض والتسهيلات، الأمر الذي أدى بالمدخرين الى الهروب من الريال الى العملات الأجنبية واكتناز الذهب والمضاربة بالأراضي والعقارات، ثم ان تحرير اسعار الفائدة صعوبا وهبوطا ادى الى ارتفاع اسعار الفائدة على القروض، حيث استمر الحد الأدنى لسعر الفائدة التأسيري على الودائع بالريال عند 15% وهو السعر الذي قام البنك المركزي بتخفيضه خلال فبراير 2013م في حين ظل سعر فائدة الاقراض محررا تحدهه البنوك وفقا لمقتضيات عملها، وهذا التذبذب اثرا سلبا على حجم الاستثمارات الخاصة الممولة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية، وبالتالي فإن نسبة الفائدة لم تساهم في زيادة الاستثمار في الاقتصاد.

جدول رقم (6) اسعار الفائدة والتضخم %

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أسعار الفائدة	13	13	15	15	15	15	15	15	15	15
التضخم	19.5	9.9	11	8.1	10.4	23.9	30	27	29	55.1

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

أن تحقيق استقرار الاسعار والمحافظة عليها هو الهدف الاساسي للسياسة النقدية ويستنتج من ذلك الجهود الكبيرة التي يقوم بها البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة لتوجيه السياسة النقدية بطريقة مصممة ومنسجمة مع السياسات الاقتصادية الكلية للحفاظ على الاستقرار النقدي. ارتفع مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 47458 مليار ريال في ديسمبر 2020م الى 73607 مليار ريال في ديسمبر 2021م وانخفض في مارس 2022م الى 84902 مليار ريال في ابريل 2022م وهذا يعكس انخفاض تضخمي شهري للغذاء في ابريل 2022م نسبته 11.9% مقارنة بشهر مارس 2022م حيث سجل التضخم السنوي للفترة (ديسمبر 2020م-ديسمبر 2021م) حوالي 55.1%.¹⁸

ويمكن تلخيص أهم الجوانب اللازمة لمساهمة السياسة المالية والنقدية في استثمارات القطاع الخاص في النقاط الآتية:¹⁹

اولاً: بالرغم من أن البنك المركزي اليمني في عدن واللجنة الاقتصادية المرتبطة به قد وضعا آلية عملية لتوفير التمويل لعمليات استيراد السلع الأساسية، إلا أن هذه العملية قد أصبحت مشلولة بصورة شبه كاملة بسبب الصراع بين البنك المركزي اليمني في عدن (المعترف به دولياً) والبنك المركزي اليمني في صنعاء (الذي تتحكم به جماعة الحوثيين وهو غير معترف به دولياً). جوهر الخلاف هو أن البنك المركزي اليمني في عدن يشترط الدفع لخطابات الاعتماد نقداً ولا يقبل الشيكات، إلا أن قيادة البنك المركزي اليمني في صنعاء، حيث يوجد معظم المستثمرين الكبار ومقرات البنوك، تعارض هذه السياسة على أساس الادعاءات بأنها تستنزف سيولة العملة الصعبة من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وقد اتخذت جماعة الحوثيين خطوات لإلزام التجار والمصارف بعدم الامتثال لسياسة البنك المركزي اليمني في عدن، وهذا يحد من تحقيق السياسات المرسومة من البنك المركزي ويحد من تأثيرها الايجابي في مجال السياسات المالية والنقدية.

ثانياً: أن قائمة المواد التي يحظر التحالف الذي تقوده السعودية استيرادها طويلة للغاية، وهي أيضاً صارمة وعقابية، فحظر هذه البضائع يمنع المستهلكين في اليمن من شراء العديد من المواد الغذائية والمنزلية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، كما أن ذلك يمنع المصانع من الحصول على المواد الخام التي تحتاجها لصناعة منتجاتها. وعلى ذلك، يجب مراجعة قائمة البضائع المحظورة، مع الحرص على السماح باستيراد منتجات أكثر، وتحديدًا تلك التي يندر أو ينعدم استخدامها في المجال العسكري، وذلك لتوسيع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

ثالثاً: تم إغلاق الكثير من الشركات العاملة في قطاع صيد الأسماك، فيما تعاني شركات أخرى من قيود شديدة تفرضها بيروقراطية الحكومة وعجزها عن دعمها، وتتنوع العوائق البيروقراطية من الرسوم المتعددة التي تتقاطع

¹⁸ البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات المالية والنقدية 2022م، ص23.
¹⁹ البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات الاقتصادية والمالية يونيو 2022م، ص14.

فيما بينها في مستويات حكومية متعددة، إلى التنظيمات المتعبة والمتضاربة، ولم تبذل الحكومة اليمنية أي جهد يذكر لتسويق المنتجات اليمنية في الخارج، وقد أهمل مسؤولو الدولة الكبار اتفاقيات تجارية دولية، تم إعدادها على أمل تمهيد الطريق للدول الأوروبية لاستيراد البضائع اليمنية، دون توقيعها وهي موجودة على مكاتبهم منذ أشهر، وهذا يحرم الدولة والقطاع الخاص من توسيع وتنويع النشاط الاقتصادي.

رابعاً: إعادة تفعيل ودعم الهيئات الحكومية التي من شأنها تيسير التجارة الدولية. تتضمن هذه الهيئات المجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى لتنمية التصدير وإشراك ممثلي القطاع الخاص في تلك الهيئات وتوسيع السياسات والإجراءات لتيسير التجارة الدولية للدولة.

خامساً: الاهتمام بقائمة المشاريع ذات الأولوية بحيث تشمل هذه القائمة استثمارات في البنية التحتية الخاصة بالموانئ وخطوط الملاحة البحرية، لتسريع عجلة الاستيراد والتصدير عن طريق الشحن عبر البحار، ومن الممكن تسويق هذه القائمة لمانحين وممولين إقليميين ودوليين مهتمين، ويوصي مؤتمر الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص بالاتفاق على قائمة المشاريع وتنفيذها.

سادساً: بالنظر إلى النطاق الضخم للاحتياجات التي ستفرضها الاستثمارات في البنية التحتية والعائدات الحكومية المتردية، فمن غير الوارد أن تستطيع هذه العائدات تمويل تلك الاستثمارات، ولذلك ستكون هناك حاجة لضخ كميات كبيرة من التمويل من قبل القطاع الخاص، إلى جانب ما يقدمه المانحون، لتلبية احتياجات هذه الاستثمارات، ولكن الحكومة اليمنية تفتقر إلى الخبرة في تنفيذ صفقات من هذا النوع في الوقت الذي قد يتوجس لاعبو القطاع الخاص من التعامل مع الحكومة بالنظر إلى وضعها الحالي، ومطالباتها بتنازلات عالية، من أجل إبرام اتفاقيات كاملة الأركان بين القطاعين العام والخاص. ولهذا يُنصح بالعمل بمقاربة تدريجية بتوظيف القطاع الخاص (PSP) لتعزيز خبرة الحكومة وبناء ثقة القطاع الخاص، ويوصي مؤتمر الحوار بمناقشة ذلك والاتفاق على قائمة الخطوات التنفيذية للأهمية الاقتصادية.

سابعاً: دعم الاستثمارات المختلفة على أن تشمل هذه العملية على إجراء دراسات ومسوح لتقييم الميزات التنافسية التي تتمتع بها المناطق اليمنية المختلفة، ويجب أن تضمن منح صلاحيات أكبر للسلطات المحلية، فيما يتعلق بالترويج وجذب الاستثمارات، وتقترح شراكة في ذلك بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

ثامناً: الحاجة إلى إنشاء تجمع من القطاع الخاص يتحرك لصالح الشركات اليمنية ويدعمها، كما يتبادل وجهات النظر بشأن القضايا التي تؤثر على أداء القطاع ومشاركته النشطة. ثمة نقطة رئيسية هي الحاجة إلى الشراكة مع الجهات الحكومية في أمور تتجاوز جمع الضرائب، كالتخطيط لاتخاذ القرار وتقديم الخدمات. القصد من هذا التجمع أن يكون صوتاً واحداً وموحداً للقطاع الخاص اليمني لدمج جهود كافة

القطاعات من أجل دعم التعافي، والعمل كمنبر لتنسيق هذه الكيانات للتعاون الفعال مع الحكومة والجهات المانحة وبالذات في مرحلة ما بعد الحرب.

تاسعا: زيادة مشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنسانية أثناء الصراع وفي تحديد فرص النشاط خلال عملية إعادة الإعمار والتعافي، وذلك من خلال مأسسة الشراكة وفقا لحوار شامل بين القطاع العام والخاص من خلال مؤتمر الحوار المزمع عقده.

- 1- عمل القطاع الخاص في بيئة تتسم بضعف هياكل العمل وضرائب مرتفعة وإدارة ضرائب لا تعمل بكفاءة.
- 2- لم يتحقق نمو اقتصاديا سريعا ومحقق لفرص عمل في الماضي لعدم الاهتمام بقطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعات التحويلية ولضعف مساهمة القطاع الخاص في تلك الأنشطة.
- 3- توقفت الاستثمارات الخاصة على توقعات المستثمرين حول الأرباح المستقبلية، إذ يمكن للاستثمارات الخاصة أن تنتشط رغم ارتفاع أسعار الفائدة طالما الأرباح المتوقعة تفوق سعر الفائدة السائد في السوق وذلك لم يتحقق في السنوات الماضية.
- 4- ضعف الاهتمام بالحوافز المالية والضريبية المساهمة في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- 5- أدت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية من قبل الدولة إلى خلق علاقات ترابط دينامية مع الصناعات الخاصة وخلق فرص جديدة للعرض والطلب تؤدي إلى تشجيع الاستثمار الخاص إلى دخول مجالات جديدة وأنشطة جديدة وذلك ما لم يتحقق خلال السنوات السابقة.
- 6- ضعف السياسات النقدية للبنك المركزي خلال الفترة السابقة مما أدى إلى تأثر النشاط الاستثماري للقطاع الخاص.
- 7- أن التخفيض غير الحكيم في الإنفاق العام من أجل تصحيح العجز المالي نتج عنه تخفيض في استثمارات البنية التحتية المهمة، وهذا ما هو سائد في فترة الحرب مما حد من دور القطاع الخاص.
- 8- في ظل الاستراتيجيات الإنمائية تنتهج سياسات ضريبية ومالية نشطة تشجع النمو حيث يتم تسجيل معدلات منخفضة من الاستثمار الخاص نتيجة لانخفاض المدخرات وضعف الطلب، وهذا غير مطبق في اليمن.
- 9- عدم وجود آليه واستراتيجية متفق عليها بين القطاع الخاص والحكومة لتنشيط دور القطاع الخاص والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- 10- تركيز الإنفاق العام على الإنفاق الجاري وعدم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري وضعف مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية.
- 11- ارتفاع معدلات التضخم خلال المدة السابقة بوتيرة متسارعة وخاصة في فترة ما بعد الحرب.
- 12- ضعف دور مالية الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي في تفعيل الأدوات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

- 1- وضع معالجات عاجلة لتجاوز التحديات التي تواجه عملية تسيير طلبات خطابات الاعتماد التي تقدم بها التجار من أجل استيراد السلع الأساسية، وإعادة تفعيل مهام البنوك في هذا الصدد. (البنك المركزي)

- 2- الاهتمام بممارسات حديثة يقوم من خلالها القطاع الخاص بمساهمات هامة في مشروعات البنية التحتية وفقا لنظام (Build,Operate,Transfer) B.O.T أي البناء والتشغيل ونقل الملكية للدولة بعد مدة زمنية معينة يتم فيها استعادة جانب هام من الانفاق الاستثماري الخاص. (الحكومة والقطاع الخاص)
- 3- يستلزم تقييم السياسات المالية للمساهمة في القضاء على الفقر أي برامج الاستثمار الموجهة ومنح الحوافز للقطاع الخاص لدعم أهداف الحكومة التي تستهدف الفقراء. (الحكومة)
- 4- تتطلب السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي أن تتسم بالإنصاف أي إبقاء التضخم عند معدلات معتدلة كما تتطلب زيادة المعروض النقدي الذي يشجع النمو وزيادة درجة التعميق المالي. (البنك المركزي)
- 5- يتوجب على البنك المركزي اليمني استخدام سعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات مهمة للتحكم وتطبيق سياسات اقتصادية توسعية او انكماشية اعتمادا على الاوضاع الاقتصادية والمالية مما يسهم في تنشيط القطاع الخاص. (البنك المركزي)
- 6- قيام مالية الحكومة ممثلة بوزارة المالية بزيادة الانفاق العام خلال المدة القادمة واستخدامه كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي الخاص. (الحكومة)
- 7- الاشغال العامة وضرورة زيادة الانفاق فيها وخاصة في البنية الاساسية بالاشتراك بين الحكومة والقطاع الخاص حتى يؤدي الى زيادة فرص العمل وزيادة دخل الافراد وبالتالي زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي. (الحكومة والقطاع الخاص)
- 8- الاقتراض من النظام غير المصرفي خلال الفترات القادمة لتخفيض المعروض النقدي وتنشيط الاقتصاد. (البنك المركزي)
- 9- يجب تحويل السياسة المالية الخاضعة للقيود الى سياسة توسعية باعتماد برنامج للاستثمار العام وكذلك الاستثمار الخاص (استثمار القطاع الخاص) الذي يتسم بكثافة فرص العمل ويمول من الاقتراض. (الحكومة)
- 10- يجب دعم مشاريع البنية التحتية على المدى الطويل، وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل نقل المعرفة، وخاصة المعرفة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في الأعمال عبر توفير برامج تعليم وتدريب لقوى القطاع الخاص العاملة وهذا يتطلب تمويل من المنظومة المالية في الدولة، في اقامة البنى الاساسية لذلك اشراك القطاع الخاص في تنفيذ ذلك. (الحكومة والقطاع الخاص)
- 11- نوصي ان تكون السياسة النقدية هي السياسة الهادفة الى تشجيع الاستثمار عن طريق استخدام اسعار الفائدة كأداة للاستثمار طويل الأجل. (البنك المركزي)
- 12- يستلزم على البنك المركزي استخدام الاحتياطي القانوني بشكل حذر للمساهمة في الحفاظ على حقوق المودعين وعدم الاضرار بنشاط القاع الخاص. (البنك المركزي)
- 13- من الضروري ان يهدف التحكم بأسعار الفائدة الى ضمان توازن السوق المالية والنقدية بما في ذلك التوازن بين المدخرات والاستثمارات فمهم ان يترافق التحكم بأسعار الفائدة مع أدوات اخرى منها تقديم حوافز للاعتمادات المقدمة للاستثمار في القطاعات ذات الالوية. (البنك المركزي)

- 14- على الحكومة وضع تدابير لتحسين بيئة العمل كأولوية لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي من اجل تعافي النشاط المالي والنقدي وبالتالي تعافي القطاع الخاص والاقتصاد عموما. (الحكومة)
- 15- قيام وزارة المالية والبنك المركزي بتفعيل الدورة المالية والنقدية والتنسيق بذلك مع القطاع الخاص كما كانت قبل الحرب. (الحكومة والبنك المركزي)
- 16- توفير موارد مالية ضخمة للإنفاق الاستثماري والرأسمالي للفترة ما بعد النزاع لغرض تحقيق اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية. (الحكومة والبنك المركزي والقطاع الخاص)
- 17- على الحكومة انشاء آلية ضمانات وحوافز لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي ومنها وضع سياسات مالية ونقدية ملائمة. (الحكومة)
- 18- ينبغي على الدولة والقطاع الخاص والجهات المانحة أن تنشئ آلية شاملة تشارك فيها الجهات الفاعلة التجارية المحلية بشكل هادف لتوفير دعم قوي في تعزيز بناء الاقتصاد وتمكين البيئات التجارية المناسبة وتحديث المنظومة المالية والمصرفية لتواكب ذلك. (الحكومة والقطاع الخاص والمانحين)
- 19- إعادة النظر في سياسة أدونات الخزنة بشكل يسهم في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، وسياسة الاحتياطات الأجنبية وتفعيل دورها في تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز دور القطاع البنكي في الإسهام في تجاوز ازمة الحرب وتسريع عجلة التنمية. (الحكومة والبنك المركزي)
- 20- يجب الاقرار بأهمية الانفاق العام وتوجيهه نحو المجالات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة والترويج والبنية التحتية والتي تعتبر من اهم العوامل المحفزة للاستثمار الخاص. (الحكومة)
- 21- يجب تسخير السياسة النقدية مع السياسة المالية وتوجيههما نحو تحقيق اهداف اقتصادية حقيقة مثل خلق فرص عمل وحماية اسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص الفقر والحفاظ على سعر صرف العملة المحلية، (الحكومة والبنك المركزي).
- 22- تحرير ارصدة الحسابات الجارية واحتياطات البنوك المودعة للفترة من عام 2015م واتاحة الفرصة للقطاع الخاص في استخدام كافة التسهيلات الائتمانية المتاحة. (البنك المركزي)
- 23- وقف كل اشكال التمويل بالعجز واللجوء الى مصادر غير تضخمية والتي تساعد على تشجيع الاستثمار الخاص. (الحكومة والبنك المركزي)
- 24- اعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية كادريا وقانونيا وإداريا وماليا لتواكب احتياجات النمو ولتساهم في توفير بيئة موائمة تجذب الرأسمال الخاص الى النشاط الاقتصادي. (الحكومة والبنك المركزي)

قائمة العراجع والمصادر

أولاً: الكتب:

- 1- مظهر محمد صالح قاسم، السياسة المالية والنقوية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011م.
- 2- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، المكتبة القانونية.
- 3- مصطفى المتوكل ومحمد الحاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2008.
- 4- عثمان احمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصايات المالية واثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، (2016م).

ثانياً: الدراسات:

- 1- دراسات البنك القطري الدولية، دراسة بعنوان (النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية المصادر العوائق الامكانيات) البنك الدولي.
- 2- مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، دراسة مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن - <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/696>
- 3- احمد عبدالرحمن السماوي، ورقة عمل تجربة السياسة النقدية واصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية.
- 4- نهى عمر العبد، محاضرات في ادارة الائتمان، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم علوم مالية مصرفية.
- 5- مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن - <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/81>

رابعاً: التقارير الرسمية:

- 1- البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات المالية والنقدية يونيو 2022م.
- 2- البنك المركزي اليمني، الفرع الرئيسي عدن، الجمهورية اليمنية 2022م، <https://www.cby-ye.com/monetarypolicy>
- 3- لبنك المركزي اليمني، نشرة التطورات الاقتصادية والمالية يونيو 2022م.

ثالثاً: الأنترنت

- 1- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 3- https://www.unocha.org/sites/unocha/files/dms/yemen_humanitarian_needs_overview_hno_21_8_20171204.pdf
- 4- <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/510141>
- 5- <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/5101414->